العرب
الأربعاء 2020/01/29
السنة 42 العدد 11601

أردوغان يوسع قائمة الغاضبين من تركيا

سياسات أنقرة تزداد عدوانية وتثير استياء الأوروبيين والعرب

يراكم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قائمة الغاضبين من سياساته العدوانية التي تزعزع النظام الدولي وترفع من منسوب التوتر بين تركيا والدول العربية والأوروبية، الأمر الذي يزيد من منسوب القلق الداخلي من تداعيات هذه السياسة العدوانية على الاقتصاد التركي في وقت تشهد فيه البلاد تراجعا على جميع المستويات، اقتصاديا وحقوقيا، كما على مستوى حرية التعبير والحريات الاجتماعية.

يغرد خارج السرب الدولي

لندن - رغم الفشل الذي مني به مخطط الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لتمكين الإخوان المسلمين بعد ثورات الربيع العربي، وفشل الاستثمار في الأزمة الخليجية، والأزمات المتكررة مع الاتحاد الأوروبي، ومع الولايات المتحدة، لم يستوعب الرئيس التركي الدروس، ويصر على المضي قدما في سياسته التي يصفها دبلوماسي أوروبي بأنها "تزداد عدوانية أكثر فأكثر".

ورغم أن سياسات الرئيس التركي تضع علاقات بلاده الاقتصادية مع أوروبا والولايات المتحدة على المحك، إلا أنه يصر على مغامراته، التي تقول الكاتبة في صحيفة فايننشال تايمز، لورا بيتل، إنها "أثارت غضب الزعماء الأوروبيين والعرب".

وتضيف بيتل، في تقرير يرصد تطورات السياسة الخارجية التركية، أن أنقرة اتخذت نهجا أملت أن يساعدها في استعادة نفوذها داخل حدود دول كانت تنتمي إلى الإمبراطورية العثمانية. لكن المقامرة فشلت. ويرصد التقرير تفاصيل هذه المقامرة ورهاناتها التي كلّفت تركيا باهظا في علاقاتها الإقليمية، الأوروبية والعربية.

إلى حد سنوات قليلة ماضية، كان ينظر لتركيا، التي جاءت في المرتبة الـ91 في "مؤشر مدركات الفساد لعام 2019"، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، باعتبارها دولة "هادئة" في سياستها الخارجية، رغم كثرة الانقلابات والتقلبات الداخلية. وأثارت "معجزتها الاقتصادية" خلال العقد الأول من حكم حزب العدالة والتنمية (وصل إلى الحكم في انتخابات 2002) الإعجاب. لكن، تبدلت ملامح هذه الصورة، خلال السنوات الأخيرة التي ترأس فيها رجب طيب أردوغان الوزراء وازدادت قتامة مع وصوله إلى الرئاسة.

لم يشمل التغيير السياسة الداخلية لتركيا، التي انتقلت من سطوة الجيش وانقلاباته، إلى حكم الرجل الأوحد، بل طال أساسا سياستها الخارجية التي تحولت من "صفر مشاكل" إلى صناعة المشاكل مع الجميع. لتجد تركيا نفسها اليوم دولة منبوذة، أوروبيا وعربيا، بسبب رهانات أردوغان الخاسرة.

إثر ثورات الربيع العربي، خيّل لأردوغان أن الظروف الدولية التي فرضت معاهدة لوزان تغيّرت وأن مناخا جديدا قد يساعد تركيا على استعادة بعض مما خسرته بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية. ويعلق يكتان تُرك يلماز، المحلل في موقع أحوال تركية، على هذه الأحلام لافتا إلى أن النظام التركي، داخليا وعلى مستوى الدبلوماسية، صار بعيدا عن أن يكون مؤسسة سياسية قوية تسعى إلى بناء إرادة مشتركة مع الأطراف السياسية الأخرى عبر الحوار والتوافق، من أجل تحقيق الأهداف الممكنة.

وبدلا من ذلك، يتحول النظام بسرعة إلى دائرة من السخط والغطرسة وعدم الاستقرار، تُسخّر كل قوتها وطاقاتها لتحقيق أوهام الوصول إلى العصر الذهبي. ذاك العصر منسوج من خيوط من الخيال، مادتها خليط انتقائي عفا عنه الزمن، يُغري بأوهام القوة المطلقة والتفوق الذي يعكس نظرة القيادة لنفسها على أنها شيء عظيم.

لم تجر الرياح بما تشتهيه سفن أردوغان، الذي مني بهزيمة مضاعفة: تراجع صورته في الداخل والخارج، وتسبب في تبديد السمعة الدبلوماسية التي بنتها البلاد على مدى 70 عاما، بما في ذلك تحالفاتها الإستراتيجية، ومكانتها الدولية، وتطلعاتها الجيوسياسية الطويلة الأجل.

بعد فشل سياسة الاختراق الناعم وهزيمة الإسلاميين، تبنى الرئيس التركي نهجا يقوم على العمليات العسكرية المباشرة. ظهر هذا الاتجاه بعد أن أدى الانقلاب الفاشل ضد أردوغان في سنة 2016 إلى إضعاف الحكم الذاتي الذي كان الجيش يتمتع به ومكّن الرئيس التركي من تعزيز سلطته. وشنّت تركيا ثلاث عمليات توغل عسكرية منفصلة في شمال سوريا. وصعّدت تركيا من التوتر في شرق المتوسط عبر إرسال سفن حربية لمنع شركات النفط الأوروبية من التنقيب عن الغاز في شرق البحر المتوسط. وأثار الرئيس التركي الجدل خلال الشهر الماضي عندما قرر التعمق في النزاع الليبي بإرسال مستشارين عسكريين ومرتزقة سوريين مدعومين من تركيا لدعم الحكومة المحاصرة في طرابلس، حيث وضع أنقرة في مواجهة المجتمع الدولي.

ويلفت تقرير فايننشال تايمز إلى أن التدخل في ليبيا حقق رغبة تركيا في الحصول على مقعد على طاولة المحادثات التي ستحدد مستقبل الدولة التي مزقتها الحرب، لكنه أثار انتقادات شديدة من واشنطن والعواصم الأوروبية والعربية.

ولا يستبعد يكتان تُرك يلماز أن "تدفع أحادية تركيا المنهورة والعدوانية أطرافا دولية منافسة إلى تشكيل تحالف ضدها".

يحمّل الدبلوماسي التركي السابق الذي يترأس مركز الدراسات "إدم"، سنان أولغن، الدول الغربية مسؤولية هذا التحول الحاد في السياسة التركية، حيث تنقل عنه لورا بيتل قوله، "مع انهيار علاقة أنقرة بالولايات المتحدة وعدم الفعالية التامة للاتحاد الأوروبي كشريك أمني بديل شعرت تركيا بأن عليها أن تتحول إلى بلاد أكثر نشاطا في محاولة لمعالجة مخاوفها الأمنية".

في المقابل، ترى بيت هامرغرن، رئيس برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المعهد السويدي للشؤون الدولية، أن الكثير من المشاكل الحالية في تركيا، والدول الإقليمية، تعود إلى سعي أردوغان إلى حكم الرجل الواحد، في الداخل، وحساباته الخارجية الخاطئة. لكن، رغم هذا الفشل، تقول هامرغرن، إن الرئيس التركي لم يتراجع عن مساره بما ورط البلاد في مشاكل كانت في السابق بعيدة عنها بفضل سياسة صفر مشاكل التي اتبعتها لسنوات طويلة، وجعلتها تركز أكثر على الاقتصاد وتطوير البلاد من الداخل. وحزب العدالة والتنمية نفسه عندما اتبع هذه السياسة في سنواته الأولى حقق أكبر قفزة اقتصادية تشهدها البلاد، لكن بمجرد أن تم التخلي عن سياسة صفر مشاكل وبدأت تركيا تتدخل في شؤون غيرها انقلب الأمر، وما كان مصدر شعبية حزب العدالة والتنمية تحول إلى مصدر سخط وغضب شعبي.

وألقت سياسات أردوغان الخارجية بظلالها على السياسة الداخلية للبلاد. ورغم أن نسبة كبيرة من الأتراك دعمت تدخله في سوريا، خاصة بعد التلويح بورقة الأكراد، لم يلق التدخل في ليبيا ترحيبا، بل بالعكس زاد من قلق الأتراك الذين يخشون أن تُدخل مغامرات الرئيس البلاد، التي تعتمد على الغرب كشريك تجاري ومصدر للاستثمار الأجنبي، في أزمة اقتصادية خانقة، كما حدث عندما غرقت البلاد في أزمة اقتصادية بعدما فرض عليها الرئيس الأميركي دونالد ترامب عقوبات لحل النزاع الدبلوماسي سنة 2018.

وتفسر هذا القلق، المحللة بمعهد إلكانو الملكي في مدريد، إيلك تويغور، التي قالت في تصريحاتها لفايننشال تايمز، إن "تركيا تنوع من شركائها في الأمن والدفاع ولكن ليس في الاقتصاد. لذلك، إذا أضرت بالعلاقة التي تجمعها مع الغرب بسبب مصالحها الأمنية أو تحركاتها من جانب واحد، فإنها ستخاطر بأن تتحول إلى طرف ضعيف على الصعيد الاقتصادي".

لورا بيتل

مقامرة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان فشلت

يكتان تُرك يلماز

سياسة تركيا المتهورة قد تدفع إلى تشكيل تحالف ضدها

فرنسا ستفعل «كل شيء» لمساعدة لبنان في الخروج من أزمته العميقة

باريس - بعد أزمة سياسية استمرت لأسابيع بات للبنان حكومة جديدة عليها تحريك عجلة الاقتصاد المتهاوي وإقناع المتظاهرين المعارضين للطبقة السياسية. وعلى ضوء هذه المستجدات، تعيد باريس ضبط بوصلتها ضمن موقف يأتي متكاملا مع الموقف الأميركي، الذي على الرغم، من حدته في ما يتعلق بحزب الله والاشتباه بتبعية الحكومة له، ترك الباب مواربا أمام احتمال انخراط الولايات المتحدة في توجيه دعم إلى لبنان وفق الشروط التي تثبت قدرة حكومته على إجراء إصلاحات بنيوية كبرى تستند على الشفافية ووقف الهدر ومكافحة الفساد.

لكن، تعلم باريس أن دعم واشنطن فقط لا يساعد على الخروج بلبنان من عنق الزجاجة. وتعي جيّدا أهمية الدعم الذي تقدّمه دول الخليج العربي، خاصة السعودية، التي دأبت على تمويل الاقتصاد اللبناني الهش غير أن تزايد نفوذ جماعة حزب الله ومن ورائه إيران، أثر سلبا في هذه العلاقة.

وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قد عبر، السبت، عن "رغبته في تطبيق الإصلاحات التي تستجيب لتطلعات الشعب اللبناني"، وذلك خلال محادثة هاتفية مع نظيره اللبناني ميشال عون. وأعلن قصر الإليزيه أن الرئيس اللبناني "نقل رسالة دعم للبنان، وأكد تمسكه بأمن لبنان ووحدته واستقراره. كما عبر رئيس الجمهورية عن رغبة في تطبيق إصلاحات تلبي طموحات اللبنانيين".

وكان ماكرون أكد قبل ذلك (الأربعاء) خلال تواجده في القدس أن فرنسا ستفعل "كل شيء" لمساعدة لبنان على الخروج من "الأزمة العميقة" التي تعصف به. وأضاف ماكرون متحدثا إلى جانب نظيره الإسرائيلي رؤوفين ريفلين "سنقوم بكل شيء لمساعدة أصدقائنا اللبنانيين في الأزمة العميقة التي يمرون بها".

ويرى مراقبون أن فرنسا تلعب دورا مع لبنان غير بعيد عن الدور الذي تلعبه حاليا مع إيران، وأن هذا الدور ليس متناقضا مع الموقف الأميركي بل لطالما كان دورا مساعدا وليس متعارضاً مع سياسة الولايات المتحدة حيال إيران.

ويلفت هؤلاء إلى أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون كان أول من دعا من بين الدول الأوروبية إلى اعتبار أن الاتفاق النووي لم يعد كافيا وأنه بات لزاما التوصل إلى اتفاق يتعلق ببرنامج إيران للصواريخ الباليستية وبضبط سلوك طهران المزعزع للاستقرار في المنطقة.

ومع ذلك فإن فرنسا لا زالت تعتمد موقفا وسيطا بين طهران وواشنطن يهدف إلى المحافظة على الاتفاق النووي ودفع طهران للذهاب إلى مفاوضات جديدة مع واشنطن، وأن موقفها اللبناني، لاسيما في العلاقة مع حزب الله، يتسق مع هذا الاتجاه.

الحكومة لن تحرك ساكنا دون مساعدة دولية

وتستغل فرنسا علاقاتها مع إيران والولايات المتحدة كما موقعها داخل الاتحاد الأوروبي للتسويق لسياسة بالنسبة للبنان تعزز حضورها التاريخي في هذا البلد. وتعتبر أوساط سياسية داخل باريس أن الجهود الدبلوماسية المكثفة التي بذلتها فرنسا لدى الدول المانحة منذ مؤتمر باريس1 حتى مؤتمر سيدر انتهاء باجتماع مجموعة الدعم الدولية من أجل لبنان في ديسمبر الماضي، تصبّ في إطار تميز علاقات فرنسا مع لبنان وتمسك باريس بأن تكون العلاقة مع بيروت مدخلا أساسيا من مداخل سياستها في الشرق الأوسط.

وكان وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان قد أعلن قبل أيام "أن الكرة الآن في الملعب اللبناني، ويجب أن تتخذ الحكومة اللبنانية التدابير الضرورية لإبقاء لبنان على قيد الحياة لأن الوضع صعب للغاية". وقال: "سنتخذ موقفا من الحكومة بعد إعلان بيانها الوزاري. لقد حددنا عددا من المطالب الضرورية لتوفير الدعم ويعود إلى السلطات اللبنانية أن تبرهن لنا أنها جاهزة لتنفيذ هذه المطالب. وضعنا على الطاولة كل ما يمكننا أن نقدمه ويعود إلى السلطات اللبنانية أن تبرهن أنها جاهزة للقيام بهذه الإصلاحات".

وعلى الرغم من قيام ألمانيا وبريطانيا بوضع حزب الله، بجناحيه السياسي والعسكري، على لوائح الإرهاب، إلا أن ماكرون رفض ذلك وبقي متمسكا بالموقف الرسمي الفرنسي لجهة وضع الجناح العسكري للحزب فقط على لوائح الإرهاب.

وترى باريس أن هذا الخيار يجعل انخراطها في لبنان مقبولا من جميع الأطراف، كما يتيح لموفديها وسفيرها في بيروت استمرار التواصل مع حزب الله، كما يوفر لها أرضية صلبة للتعاطي مع الحكومات التي يشارك بها حزب الله، لاسيما تلك المشكلة حديثا برئاسة حسان دياب والتي تنتظر منحها ثقة مجلس النواب لتصبح حكومة فاعلة بإمكان المجتمع الدولي مقاربتها والتعامل معها.

وكان واضحا أن الدبلوماسية الفرنسية تذهب باتجاه تجاوز عقدة حزب الله أو التعايش مع واقعها في الوقت الحالي. فقد سبق لوزير الخارجية الفرنسي، ردا على سؤال عما إذا كانت الحكومة اللبنانية هي حكومة حزب الله، أن قال "لا أريد إصدار حكم حول تشكيل الحكومة اللبنانية... ما ألاحظه أن حسان دياب تمكن من تشكيل حكومة، وسيدلي ببيان وزاري خلال الأيام المقبلة وعندها سأتمكن من معرفة نياته".

وتضغط باريس في بيروت مباشرة من خلال سفيرها ومن خلال موفديها، لاسيما بيار دوكان المكلف من قبل الرئيس ماكرون بمتابعة ملف "سيدر"، من أجل تنفيذ الحكومة اللبنانية لتعهداتها الإصلاحية التي قطعتها في عهد حكومة سعد الحريري السابقة عقب هذا المؤتمر الذي انعقد في باريس في أبريل 2018.

> الدبلوماسية الفرنسية تذهب باتجاه تجاوز عقدة حزب الله أو التعايش مع واقعها مرحليا

وترى باريس أنها تملك ما يمكنها من إقناع اللبنانيين بتغيير سلوكيات سابقة والتأقلم مع شروط المجتمع الدولي، خصوصا أن ما صدر عن لودريان بخصوص بقاء لبنان أثار قلقا لدى اللبنانيين كما لدى الدول المعنية بالشأن اللبناني.

وكانت وسائل الإعلام نقلت عن لودريان قوله إن على الحكومة اللبنانية الجديدة، وفور حصولها على ثقة النواب، أن توظف كل إمكاناتها لتطبيق "الإجراءات الإصلاحية التي لا بد منها لبقاء لبنان، تقريبا الوضع صعب لهذه الدرجة".

وتوقف المحللون كثيرا عند هذا التصريح الذي يعبر من وجهة نظر باريس عن خطر بات يهدد وجود البلد.